

Distr.: General
8 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٢٠-٩ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية العامة

الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين

الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١"

بيان مقدّم من منظمة بنغلاديش ماهيلا باريشاد، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦*.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070115 020115 14-65850X (A)



البيان

نحو حقوق الإنسان والكرامة والعدالة الاجتماعية للمرأة

يشكل العنف ضد المرأة والفتاة إحدى القضايا الأساسية الأشد خطورة في ميدان الترويج والحماية لحقوق الإنسان والكرامة والعدالة الاجتماعية للمرأة. وقد تناولت هذه القضية الحركات النسائية منذ أكثر من ٤-٥ عقود من الزمن وفي مختلف أنحاء العالم.

وقد تم تناول التمييز المبني اجتماعياً ضد المرأة والطفلة بصورة تفصيلية سليمة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لحقوق الإنسان (فيينا، ١٩٩٣). وفي إعلان وخطة عمل فيينا، حصلت الحركات النسائية العالمية وحركات حقوق الإنسان العالمية على شعارين اثنين: "حقوق المرأة هي حقوق إنسان" و "العنف ضد المرأة هو عنف ضد الإنسانية جمعاء". والواقع أن هذه الإعلانات وخطط العمل جسدت الروح الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد عام ١٩٤٨.

وفي عام ١٩٩٥، طرح المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إعلاناً وخطة عمل تضمنت ١٢ مجالاً حرجاً للترويج لتمكين المرأة وحقوق الإنسان للمرأة. وقد أخذ التحليل والتعريف من الإعلان المتعلق بالعنف ضد المرأة الذي أصدرته الأمم المتحدة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقد تعاملت منظمات حقوق الإنسان النسائية والتنمية ومنظمات المجتمع المدني والدول والحكومات بمنتهى الجدية مع مسألة مقامة العنف ضد المرأة والفتاة وأخذت في ذلك بنهج متعددة الأبعاد.

وعلى المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، جرت استعارة الإعلانات وخطط العمل المختلفة من النهج المستندة إلى الحقوق ومن النهج المتعددة القطاعات، ويستمر العمل دون انقطاع بمختلف خطط العمل والخطوات والأنشطة تلك. وقد دأبت بنغلاديش خلال العقود الثلاثة والنصف الماضية على مقاومة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، وعلى العمل على القضاء عليها. ويجري تنفيذ الأنشطة المتعددة الأبعاد وهي تعالج الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة والطفلة. كما اتخذت الحركات النسائية وحركات حقوق الإنسان في بنغلاديش خطوات متعددة القطاعات في هذا الاتجاه. وخلال تلك العقود الثلاثة والنصف، قدمت حكومات بنغلاديش المتعاقبة ١٠ قوانين، منها عدد قليل من القوانين الأساسية الوقائية الهامة، كان للحركات النسائية فيها دور المبادرة ورفع الصوت عالياً والقيام بالصياغة ثم، بالطبع، بالتنفيذ.

وتعتبر منظمة بنغلاديش ماهيلا باريشاد إحدى أقدم المنظمات الطليعية التي اتخذت المبادرات في هذه العملية، فقد أطلقت حركة قوية صارمة لإصلاح القوانين، وقدمت المعونة القانونية المجانية (ورشة المعونة القانونية)، ووفرت التدريب على أعمال المساعدة القانونية، وأدارت داراً آمنة، ونظمت حركة للتوعية عمّت البلاد كلها. ودأبت منظمة بنغلاديش ماهيلا باريشاد وغيرها من المنظمات العاملة في ميداني حقوق الإنسان للمرأة وتقديم المعونة القانونية على أداء دور بناء هام في مقاومة العنف ضد المرأة والطفلة والقضاء عليه بجميع أنواعه. وتعمل المراكز الجامعة الخاصة بالأزمات ومراكز دعم الضحايا منذ عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٩، على التوالي. وتبذل الجهود المتواصلة في كل مكان. غير أنه على الرغم من الجهود المتعددة القطاعات والمتعددة الأبعاد لم يشهد العنف ضد المرأة والطفلة تناقصاً على النحو المتوقع.

وقد التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في فيينا عام ١٩٩٣ وفي منهاج عمل بيجين عام ١٩٩٥ بمقاومة العنف ضد المرأة والفتاة والقضاء عليه. كما أن لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة تناولن المسألة بمنتهى الجدية. وعلى الرغم من الجهود العالمية والإقليمية والوطنية التي تبذلها الدول، وجهات أخرى غير الدول، وشركاء التنمية، فإن العنف ضد المرأة والطفلة لا يشهد تناقصاً على النحو المتوقع. وقد نفذت خلال العقدين الماضيين تدخلات مبتكرة من قبيل مبادرات ميزانيات الشؤون الجنسانية، وتخصيص موارد أكثر لمقاومة العنف ضد المرأة، وإشراك المرأة في قضايا حقوق الإنسان المتصلة بها، وإدراج المسائل الجنسانية في السياسات الوطنية والمناهج الدراسية الوطنية، ووضع سياسات اقتصادية وسياسات إنمائية أخرى، وغير ذلك، وهي تدخلات تستخدم اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة كأداة تروج لحقوق الإنسان للمرأة.

ويستمر إجراء الاستقصاءات والدراسات البحثية في المنظمات الوطنية والإقليمية وفي مؤسسات الأمم المتحدة. وقد تحقق تقدم رائع في بعض مجالات حركة المقاومة هذه، غير أن هناك في الوقت نفسه مجالات أخرى تثير أشد القلق لدى الحركات النسائية وحركات حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وهي مجالات يتعين على منظومة الأمم المتحدة وحركات حقوق الإنسان للمرأة على المستوى العالمي أن تقوم برسم خرائطها وتقييمها نقدياً. وهناك حاجة إلى إجراء تقدير نقدي لتقييم ٢٠ سنة مضت منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.

التوصيات

- ينبغي معالجة الموقف من المرأة بصورة متعددة الأبعاد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- ينبغي معالجة النزعة الأبوية بسياسات تعليمية وثقافية.
- دور الأسرة ودور الرجل والمرأة والبنين والبنات.
- إلى أي مدى يمكن اعتبار النهج المتعددة القطاعات فعالة، وإن لم تكن فعالة، لماذا؟ ما هي الأسباب والمسائل التي لم تعالج؟
- ينبغي إجراء استعراض نقدي لآلية المؤسسات.
- ينبغي أن ينظر في عنف الدولة.
- ينبغي أن تأخذ الدول الأعضاء على محمل الجدية تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.
- ينبغي عدم الاكتفاء بأن يؤخذ بصورة أكثر جدية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بل أن يؤخذ بمزيد من الجدية أيضاً تنفيذ منهاج عمل بيجين. وينبغي على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تُخضع الدول الأعضاء لمزيد من المساءلة.
- ينبغي إجراء تقييم منتصف المدة لمنهاج عمل بيجين وكذلك تقييمه ضمن إطار زمني آخر.
- مقاومة العنف ضد المرأة ليس مجرد مسألة تتصل بحقوق المرأة فقط فهي إحدى مسائل حقوق الإنسان الأساسية وإحدى مسائل الديمقراطية الفعلية والثقافة الديمقراطية.
- ينبغي على مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن يعطي مزيداً من الأولوية والأهمية لمسائل العنف ضد المرأة في الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه.
- ينبغي تقوية الجهود العالمية والوطنية الموحدة من أجل مقاومة العنف ضد المرأة والفتاة.
- ينبغي زيادة المخصصات العالمية من الموارد خصيصاً للتصدي للعنف ضد المرأة والفتاة.
- ينبغي على الأمم المتحدة، على المستويين العالمي والمحلي، أن تؤدي دوراً أشد قوة، سواء مع جهود الحكومات أو المجتمع المدني، لمقاومة العنف ضد المرأة والفتاة.

- ينبغي على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تركز بصورة أشد على برامج التدريب الموجهة للحكومات وللمنظمات الناشطة التي تعمل بصورة مباشرة على مقاومة العنف ضد المرأة والفتاة.
- ينبغي على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتبع بصورة أكثر جدية وفعالية مبدأ المساواة وعدم التمييز، على النحو المذكور في اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (أي أن المساواة تحتاج إلى المساواة في الفرص، وأنها ينبغي أن تأتي بنتائج على قدم المساواة، وينبغي اتخاذ تدابير العمل الإيجابي على مستوى الدولة والمجتمع والحكومات).
- ينبغي على منظومة الأمم المتحدة أن تعالج مسائل التطرف الديني والأصولية. وينبغي على الدول الأعضاء أن تحترم التزامها بمقاومة التزعة الطائفية والأصولية الدينية والإرهاب.
- ينبغي على منظومة الأمم المتحدة أن تعالج مسألة التزاع السياسي وثقافة التزاع في السياسة.
- كما أن العنف السياسي وعنف الدولة يؤديان إلى تفاقم حالة العنف ضد المرأة والفتاة.
- هناك ترابط قوي بين مسائل هويات الشخص والعنف ضد المرأة والفتاة ولا سيما في مناطق التزاع السياسي والحرب في العالم.
- الاغتصاب أداة من أدوات الحرب. وينبغي وضع قانون لمكافحة الاغتصاب ومن ثم تنفيذ ذلك القانون بصورة فعالة. كما ينبغي تعزيز الحملة العالمية لمكافحة الاغتصاب بصورة أكثر استراتيجية وأشد فعالية.
- ينبغي أن تتولى الدولة مزيداً من المسؤولية والمساءلة فيما يتعلق بضحايا الاغتصاب.
- ينبغي على منومة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني أن تعزز، بصورة أكثر جدية، الحملة ضد الفتاوى وضد القتل باسم الشرف.
- ينبغي فرض الرقابة على التطرف الديني ووقفه باستخدام آلية الدولة. وينبغي إصلاح حركة حملات مناهضة التطرف بطريقة متعددة الأبعاد.
- ينبغي إجراء استعراض نقدي للعناية خلال السنوات العشرين الماضية بتنفيذ مجالات القلق الـ ١٢ الرامية إلى تحسين وضع المرأة عالمياً.

- خلال السنوات الـ ١٤ الماضية انشغلت الدول الأعضاء بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بدلاً من توجيه الاهتمام لتنفيذ منهاج عمل بيجين. ويوحى لي نشاطي العملي بأن تنفيذ منهاج عمل بيجين ينبغي أن يعطى مزيداً من الأفضلية في المستقبل.
- من أجل مقاومة العنف ضد المرأة والفتاة ومن أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين بصورة فعالة إزالة العقوبات التي تواجه التنفيذ.
- تصميم نهج أكثر توازناً في البرامج المقبلة (نهج يستند إلى الحقوق – المساواة في الحقوق فيما يتعلق بالملكية والموارد، ويستند إلى الرفاه. النهج المتعددة القطاعات ينبغي أن تكون متوازنة في الاتجاهين).